الأهرام

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٩

مسؤول إعلامي فلسطيني لـ الشرق الأوسط :

الأونروا لم تمنح حق الدفاع عن اللاجئين

عمان:«الشرق الأوسط»

قال الناطق الاعلامي باسم لجان الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، طلعت أبو عثمان، ان اللاجئين الفلسطينيين وضعوا منذ بداية نكبتهم عام 1948 خارج مظلة الحماية الدولية المقررة والمعترف بها للملايين من لاجئي العالم، حيث تمكنت غالبيتهم من العودة لأوطانهم بعد انتهاء الأسباب الموجبة لخروجهم منها بعد تقديم المساعدات اللازمة لهم.

وقال أبو عثمان لـ«الشرق الأوسط» ان الأونروا وعند تأسيسها لم تمنح حق الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين أو العمل على تأمين عودتهم لديارهم، كما أنها لم تتمتع بميزانية تابعة للأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لوكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة، مشيراً الى انه ولهذه الأسباب، لجأت الأونروا لتقليص خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين بعد توقيع اتفاقية اوسلو عام 1993 بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

المسؤول الاعلامي ذاته، نوه الى استحداث وكالة الغوث بناء على توجيهات لجنة اللاجئين العامة التابعة للمتعددة في اكتوبر (تشرين الاول) 1993 وبدعم من أميركا وبريطانيا «برنامج تطبيق السلام» حيث تم رصد مبلغ 400 مليون دولار لانشاء مشاريع البنية التحتية في مخيمات الشتات، في اطار مشاريع التأهيل والتنمية وتحت اشراف لجنة العمل التابعة للمتعددة بهدف الترويج لاتفاق اوسلو تحت شعار «السلام ازدهار والنزاع ندرة وعوز».

وقال ان الأونروا اعتمدت ما أسمته خطة المواءمة بين خدماتها وخدمات الدول المضيفة، بما يمكنها من تسليم خدماتها للدول المضيفة عندما يصبح الوضع السياسي مناسباً.

وأوضح أبو عثمان ان مراجعة الوضع المالي لوكالة الغوث تشير الى أن العجز المالي فيها يعد عجزاً مفتعلاً تتخذه الوكالة «فزاعة» لتغطية سياستها وتبرير اجراءاتها المتناسقة مع المنحى السياسي للعملية التفاوضية وبما يتطابق مع اتجاهات عمل لجنة اللاجئين منوهاً في ذات السياق، أن برنامج الوكالة المالي ومنذ البداية لم يأخذ بعين الاعتبار التضخم المالي وانخفاض اسعار العملة في المنطقة، كما أنها لم تحسب كلفة الخدمة واحتياجات اللاجئين والزيادة السكانية لهم، مشيراً الى أن المدقق لموازنة الوكالة للعام الحالي، يلاحظ انها زادت عن سابقتها بحوالي 9,9 مليون دولار، غير أنه يلاحظ بالمقابل ثباتاً بالنسبة المئوية لبنود الخدمة الأساسية، فالتعليم مثلاً، بقيت نسبته 47 في المائة من الموازنة، والصحة 18 في المائة، والاغاثة والخدمات 12 في المائة من الموازنة والادارة 12 في المائة وتعويض نهاية الخدمة 3 في المائة وهو ما يؤكد ان الموازنة لا تخضع لدراسة فعلية، وبالتالي تبقى بنودها ثابتة.

وانتقد أبو عثمان اجراءات التقشف التي طالت البنود الرئيسية في الموازنة.

وكشف الناطق الاعلامي للجان حق العوة عن أن نفقات مشاريع تطبيق السلام بلغت 120,1 مليون دولار، أي بعجز قيمته 17,8 مليون دولار، مما يؤكد ان العجز الذي تدعيه الوكالة مصدره هذه المشاريع، وليست الميزانية العامة.

وكشف الناطق الاعلامي للجان حق العودة أن عملية غلق الحسابات في الأونروا تظهر أن الادارة تنفق من موازنة الصندوق الخاص بالخدمات لصالح صندوق «برنامج تطبيق السلام» المقرر من قبل لجنة اللاجئين في المتعددة، ولصالح مصاريف نقل مقر الرئاسة من قبرص الى غزة تمشياً مع العملية التفاوضية وتطبيقاً لاتفاقياتها، منوهاً بان النفقات الفعلية لعامي 1997/1996 بلغت 531,5 مليون دولار، فيما بلغت الايرادات الفعلية النقدية لنفس الفترة 531,8 مليون دولار، وهو ما يفيد بوجود فائض في الصندوق العام.

الى ذلك أيضاً أوضح أبو عثمان أن الأنروا ناقضت نفسها حين كانت تدعي سابقاً أنها لن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

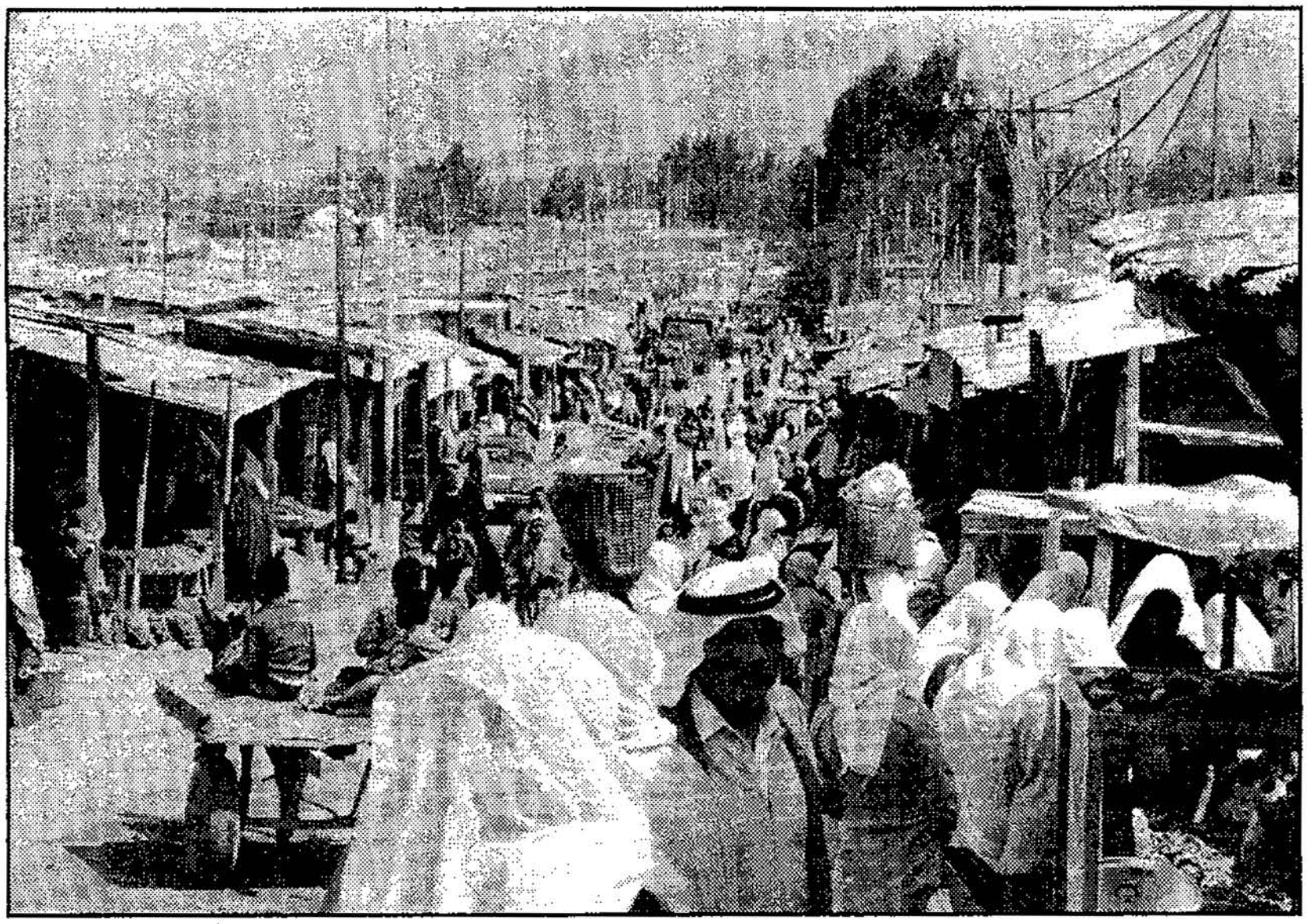

مخيم للاجئين في الأردن: نفقات تطبيق اتفاق السلام تبلغ 120مليون دولار (ارشيف «الشرق الأوسط»)

تتدخل في العمل السياسي، وأن صلاحياتها فقط تنحصر في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، «فقد باتت تمارس العمل السياسي علانية عن طريق اشتراكها في برنامج تطبيق السلام».

وأوضح ان الهدف الأساسي لكل ذلك، هو الوصول الى مرحلة تسليم خدمات الأونروا المقدمة للاجئين الفلسطينيين أي تصفية الوكالة رسمياً وتسليم مؤسساتها للدول المضيفة. مشيراً الى ان الخطورة في ذلك تكمن بأن مصير ومستقبل الأونروا بات مرهوناً بمصير العملية التفاوضية، بمعزل عن مصير اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية